International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
IJFAES
Vol. (5), No. (6) June 2026 الإصدار (5)، العدد (6)

مؤسسة كهرباء لبنان بين الانهيار المالي وشبهات الفساد: دراسة قانونية في ضوء التجاوزات الإدارية والمالية المستمرة

سحر أحمد أبو غنيم
دكتورة في القانون العام، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، لبنان
Sahar.aboughnaim@gmail.com

ملخص

تُعد أزمة الكهرباء في لبنان من أكثر الأزمات البنيوية حِدةً في منطقة الشرق الأوسط، إذ لم تعُد آثارها مقتصرةً على تلبية حاجات السكان الأساسية من الطاقة، بل امتدَّت لتشمل مُختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية، الأمر الذي انعكس سلباً على انتظام عمل المرافق العامَّة كافةً. ويُعد قطاع الكهرباء مرفقاً عامًا حيوياً يرتبط مُباشرةً بحقوق الأفراد المعيشيَّة، غير أنَّ تدهور خدماته أدَّى إلى تزايد شكاوى المُشتركين نتيجة ضعف الاستفادة الفعليَّة من هذا المرفق، الذي يُفترض بالدولة أن تؤمّن استمراريته وفقاً لمبدأ استمرارية المرفق العام.

ويعاني القطاع الكهربائي في لبنان من اختلالاتٍ إدارية وهيكليَّة عميقة، تتمثَّل في ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، ولا سيما الشفافيَّة والمُساءلة والكفاءة، وهي مبادئ تُعد من الضمانات الأساسية لحسن إدارة المرافق العامة واستدامتها. كما تتجلّى إشكالية البحث في وجود ثغرات تشريعية ونقص في الإصلاحات القانونية والمؤسَّساتية، في ظل أزمةٍ ماليةٍ واقتصاديةٍ مُتفاقمة أثَّرت بصورةٍ مباشرة على أداء مؤسسة كهرباء لبنان.

إضافةً إلى ذلك، يشهد القطاع مظاهر متعدِّدة من القصور الإداري والمالي، إلى جانب شبهات تتعلَّق بسوء الإدارة والفساد، والتي تناولتها تقارير إعلامية ودراسات مختلفة، بما في ذلك قضايا أُشير فيها إلى هدرٍ مالي كبير. كما أن استمرار اعتماد تعرفة لا تتناسب مع مستوى الخدمة الفعليَّة وعدد ساعات التغذية الكهربائية أدَّى إلى تحميل المشتركين أعباء مالية إضافية، ودفع العديد منهم إلى اللجوء إلى بدائل خاصَّة للطاقة.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل الثغرات التشريعية وأوجه القصور في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في قطاع الكهرباء اللبناني، في ظلّ الانهيار المالي والتجاوزات الإدارية والمالية داخل مؤسسة كهرباء لبنان، مع دراسة الآثار القانونية المترتّبة على ذلك في إطار تنظيم المرفق العام وضمان حماية حقوق المنتفعين.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة كهرباء لبنان، المشترك، التعريفة التفضيلية، القصور الإداري، الفساد.

Électricité du Liban between Financial Collapse and Allegations of Corruption: A Legal Study in Light of Ongoing Administrative and Financial Irregularities

Sahar Ahmad Abu Ghneim
PhD in Public Law, Higher Institute for Doctoral Studies in Law, Political and Administrative Sciences, Lebanese University, Lebanon
Sahar.aboughnaim@gmail.com

Abstract

The Electricity crisis in Lebanon represents one of the most severe structural challenges in the Middle East, extending beyond the mere fulfillment of citizens' energy needs to impact various economic and public service sectors. This deterioration has disrupted the functionality of

essential public utilities and heightened consumer grievances, as the Lebanese Electricity Corporation (Électricité du Liban) is mandated to ensure the continuity and sustainability of electricity provision as a fundamental public service.

The sector suffers from significant administrative and structural deficiencies, primarily stemming from weak implementation of good governance principles, including transparency, accountability, and managerial efficiency, which are essential to maintaining the viability of public utilities. The problem is further compounded by legislative gaps and a lack of comprehensive legal and institutional reforms amid Lebanon's ongoing economic and financial crisis.

Moreover, the sector has been plagued by recurring administrative and financial shortcomings, including allegations of corruption and mismanagement, as documented in media reports and academic studies, with instances of significant financial waste. The continued imposition of electricity tariffs that are disproportionate to the level of service and the actual hours of supply has placed an undue financial burden on consumers, driving many to rely on private alternative energy sources.

This study aims to examine the legislative gaps and shortcomings in applying good governance principles within Lebanon's electricity sector, in light of the ongoing financial collapse and administrative and financial irregularities at the Lebanese Electricity Corporation. It further investigates the legal implications of these deficiencies on the management of this public utility and the protection of consumer rights.

Keywords: EDL, Électricité Du Liban, Consumers, Administrative Shortcoming, Corruption.

مقدمة

تُعد كهرباء لبنان مؤسَّسةً عامَّة تحت ما يُسمى مرفقاً عاماً، يتمثَّل دورها في تأمين وتغذية الكهرباء وإدارة القطاع الكهرباء لكل لبنان، وتشمل خدمتها لجميع المشتركين وتطال كافَّة المباني والمنشآت العامَّة والخاصَّة. ويُمثِّل هذا المرفق ركيزةً أساسية وداعمة للاقتصاد الوطني، وحاجة أساسية لتمام نشاطات الإنسان اليوميَّة وتلبية احتياجاته المعيشية. ومن هذا المنطلق فإنه من واجب الدولة تأمين هذا المرفق وضمان حُسن سيره واستمراريته، والعمل على تحسين جودته، هذا بالإضافة إلى ضمان تأمين التغذية العادلة لجميع المناطق بما يُحقّق الحصول على الطاقة بصورةٍ عادلة.

وحتى تستمر هذه المؤسسة فإنه من الواجب الحفاظ على الصيانة المستمرة، والعمل على تحديث البُنية التحتيَّة، ووقف الهدر التقني وغير التقني مع مُراعاة إعمال الحوكمة وتسريع اتخاذ القرارات بشأنها. وهذا الأمر ينعكس بصورةٍ مُباشرة على تشغيل المرفق وتحسين جودة الخدمة، كما إن إعمال هذه المبادئ من شأنه جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الاقتصاد.

من جهةٍ أخرى، فإنَّ هذه المسؤولية لا تقوم وحدها، إنما تتطلَّب جُهوداً متنوعة في مقدمتها الجهود السياسية ومن ثم الإدارية الداخلية وأيضاً التقنية، وكل ذلك يصبُّ في سبيل الحِفاظ على المصلحة العامة.

إلَّا إنَّ نشاط هذه المؤسسة يشوبه الكثير من العيوب، وتطاله الكثير من الانتقادات في مقدمتها الفضائح التي رصدتها الأجهزة الأمنية، ورداءة عمل المرفق نفسه إن كان من ناحية الفوترة غير المقوننة، وجباية الفواتير في مواعيد غير منتظمة تنعكس سلباً وتُسبّب إرهاقاً للمشتركين، حيث يقع عليهم واجب السداد في مواعيد غير متوقعة. الأمر الذي نزع ثقة المواطن بهذه المؤسسة، بل واستغنى عنها بصورةٍ مؤكدة من خلال تركيب أنظمة ألواح الطاقة الشمسية (Solar System).

وتعتبر أزمة الكهرباء في لبنان إحدى أكثر الأزمات حدةً في الشرق الأوسط فهي لا تنعكس فقط على حاجة الشعب لها، إنما تمتد أثارها لكافة الأراضي اللبنانية، ولم تقتصر الأزمة على كونها نقص تغذية أو مشكلات تقنية سببها نقص التغذية وتردّي

البنية التحتيَّة، وامتدت لتصبح أزمة مستعصية ترمي بثقلها على كاهل المشترك، والأسوأ من ذلك هو استمرار المؤسسة بإصدار فواتير لا تعادل الخدمة المُقدَّمة، ما يعكس تصوّر المواطن بأنَّ المؤسَّسة تقوم بالسرقة الموصوفة في جباية فواتيرها. من جهةٍ أخرى، فقد برز تحسُّن ملحوظ في تقديم الخدمة إذ ارتفعت ساعات التغذية من صفر حتى (4) ساعات يومياً.

من الناحية التقنية، فإنَّ الشبكات الحديثة بحاجة إلى تشغيل الاحتياطي (Operation reserve) والقصد فيه وجود قدرة إنتاجية فائضة تسمح بمُعالجة الأعطال المفاجئة عبر تأمين الاستمرارية التشغيلية. إلا إنَّ واقع نظام التشغيل يعمل بطريقةٍ مختلفة، حيث إنَّ أي خلل بسيط من شأنه إسقاط الشبكة بالكامل، وهذا ما يدلُّ على رداءة خدمة المؤسسة التي تخلو من إدارة المخاطر أو خطط الطوارئ.

من الناحية الإدارية، فإنَّ عمل مؤسسة كهرباء لبنان يُعد الأكثر عبئاً على الدولة اللبنانية من جهة الاستنزاف المالي الضخم المُسبّب خسائر فادحة في القطاع الحكومي، ومن ناحية ضعف الجباية والانهيار الإداري، كما أنه لا يوجد استقرار فعلي في التغذية إن لناحية مواعيدها أو عدد ساعاتها. كما أنَّ بقاء التعرفة القديمة لأمدٍ طويل من غير تعديلٍ يذكر على الرُّغم من تفاوت سعر الفيول، وتفاقم الأزمة الاقتصادية التي قضت على الرواتب هو ضعف بحد ذاته ضعف إداري من المؤسسة.

وقد بحث المشتركين عن حلٍ بديل حيث لجأوا إلى استخدام أنظمة ألواح الطاقة الشمسية (Solar System) ممَّا أدَّى إلى توسعٍ كبير في إنتاج الطاقة المتجددة، والذي ساهم بشكلٍ أفضل هو انخفاض أسعار هذه الألواح. في المقابل برزت الحاجة إلى إنشاء شبكة كهربائية ذكية وقادرة على استيعاب ما يحصل عند إنتاج الطاقة الشمسية، حيث إنَّ هذا النشاط بحد ذاته يعود بالنفع على المؤسسة، إذ يعود الفائض منها على عداداتها، وبالتالي يتم الاستفادة منها من غير تكلفة أو استيفاء فواتير بقيمتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. ضو، جمال. (2025) دراسة حالة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الكهرباء اللبناني: هل تحقق النتائج المرجوة؟ رسالة ماجستير، الجامعة الأميركية في بيروت.
2. بو شاهين، أمير. (2024). إطار تحليلي لاتخاذ القرار بشأن أنظمة الطاقة الهجينة اللامركزية في لبنان في ظل عدم اليقين المرتبط بالشبكة الكهربائية وأسعار التعرفة. رسالة ماجستير، الجامعة الأميركية في بيروت.
3. حسن، ربيع. (2019) إصلاح قطاع الكهرباء في لبنان: حالة معمل الزوق التابع لمؤسسة كهرباء لبنان. بحث أكاديمي، الجامعة الأميركية في بيروت.
4. ElMerehbi, Hana; Sabat, Macole; Romanos, Jimmy; Sabat, Mira (2026) Water-Energy Status Under Economic Collapse: A Statistical Perspective From Lebanon. Air, Soil and Water Research, 19. DOI: 10.1177/11786221261437582.
5. Choueiri, E. M. (2026) Electrification of Transportation in Lebanon: Feasibility, Infrastructure Requirements, and Environmental Impact in the Context of the Energy Crisis. ATS International Journal, LXIX, 365–392.
6. Chbaro, Mohamad (2025) Envisioning Efficient Energy Transition Pathways for the Residential Sector in Lebanon. Master Thesis, American University of Beirut.
7. Daou, Jamal (2025) A Case Study of Public-Private Partnerships in Lebanon's Power Sector: Do They Deliver? Master Thesis, American University of Beirut.

وقد ناقشت هذه الدراسات بشكلٍ عام أثر الانهيار الاقتصادي على قطاعي الكهرباء والمياه والحلول اللامركزية للطاقة الشمسية، وأخرى تناولت تأثير أزمة الكهرباء على التحول نحو النقل الكهربائي، وأخرى تحدثت عن أزمة الكهرباء المزمنة وتأثير محدودية التغذية الكهربائية والاعتماد على التغذية الخاصة. أمَّا العربية منها فقد ناقشت أزمة الكهرباء في ظل الانهيار الاقتصادي اللبناني، ضعف الشبكة الكهربائية وتزايد حلول الطاقة اللامركزية والطاقة المتجددة كبديل عن المؤسسة. وأخرى تناولت المشكلات التقنية والمالية التي يعاني منها قطاع الكهرباء اللبناني وخطط الإصلاح الحكومية.

في حين أن أساس هذه الدراسة تقوم على تسليط الضوء على الانهيار الإداري وشبهات الفساد التي أفضت إلى عرض التجاوزات والقصور التشريعي وأيضاً غياب الإصلاحات.

مشكلة البحث

تكمن إشكالية البحث الأساسية في تحديد إلى أي مدى أسهمت الثغرات التشريعية والقصور في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في تفاقم الانهيار المالي والتجاوزات الإدارية والمالية داخل مؤسسة كهرباء لبنان، وما هي الآثار القانونية المترتبة على ذلك في إطار إدارة المرفق العام وحماية حقوق المنتفعين؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الآتية:

1. ما هي الطبيعة القانونية لمؤسسة كهرباء لبنان بوصفها مرفقاً عاماً، وما الالتزامات التي تترتب عليها تجاه المنتفعين؟
2. إلى أي مدى ينسجم الإطار التشريعي الناظم لقطاع الكهرباء مع متطلبات الحوكمة الرشيدة والإدارة السليمة للمرافق العامة؟
3. ما أبرز الثغرات التشريعية التي ساهمت في إضعاف الرقابة والمساءلة داخل مؤسسة كهرباء لبنان؟
4. ما هي أبرز مظاهر القصور الإداري والمالي والتجاوزات التي شهدتها المؤسسة، وما مدى تأثيرها على انتظام سير المرفق العام؟
5. ما مدى مشروعية ممارسات الفوترة وجباية المستحقات في ضوء القواعد القانونية الناظمة للمرافق العامة وحقوق المشتركين؟
6. ما هي المسؤوليات القانونية والإدارية المترتبة على التجاوزات التي شابت إدارة قطاع الكهرباء في لبنان؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى عدة أمور عملية وعلمية ترتبط بشكلٍ مباشر بواقع المؤسسة، نستعرضها كما الآتي:

- تحليل الإطار القانوني الناظم لمؤسسة كهرباء لبنان.
- بلورة المبادئ والمعايير التي تسير عمل المرفق العام.
- تقييم مدى تطبيق التشريعات والأنظمة المتعلقة بالمحاسبة والمساءلة
- رصد التجاوزات التي تحصل في مؤسسة كهرباء لبنان وكيفية العمل على كبحها.

ومن أبرز المشكلات التي أظهرت الفساد الإداري في مقدمتها ضعف الجباية أو مكافحة التعديات على الشبكة الكهربائية، حيث حصل تأخير في الجباية، بعدها تمَّت الجباية عن السنوات المتأخرة لحين استيفائها كاملةً بمعدل (فاتورة عن شهرين متتاليين) كل فترة معينة. وأصبحت تتم الجباية بصورةٍ دورية غير شهرية، وتحوَّلت الرسوم لتصبح موازية لقيمتها بالدولار الأميركي بعد انهيار قيمة العملة مقابلها. وقد كانت هذه الإجراءات المُستحدثة بمثابة حلول مؤقتة تحتاج إلى تطوير عملها برؤيةٍ متكاملة وفق النُظم والقواعد القانونية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في البحث ضمن إحدى أكثر المواضيع أهميةً وحساسية وتأثيراً على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث إنها مسألة تمسُّ بصورةٍ مُباشرة بحياة المواطن ومعيشته، وتُعد مطلباً لا بُد منه إلا إن هذا المطلب بات مُكلفاً للدولة والمشترك على حدٍ سواء.

كما أنَّ ضعف تطبيق القانون والتجاوزات أدَّيا إلى نزع ثقة المواطن بالدولة ومؤسَّساتها بسبب فشل هذه المؤسسة وعدم دوام الفائدة من تشغيلها، بل ووقوع المواطن في عبء دفع رسوم الخدمة الباهظة في مقابل عدم تقديم خدمةٍ مناسبة أو عادلة، بل تدفعه إلى تكبُّد تكاليف أخرى لتأمين أبسط مقوّمات العيش.

محتويات الدراسة

ملخص.
مقدمة.
المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لمرفق الكهرباء في لبنان:
- المطلب الأول: مؤسسة كهرباء لبنان وطبيعتها القانونية كمرفق عام
- المطلب الثاني: الحوكمة الرشيدة في إدارة مرفق الكهرباء
المبحث الثاني: واقع أداء مؤسسة كهرباء لبنان وأثره على استحقاق التعريفة التفضيلية:
- المطلب الأول: أوجه القصور والفساد في عمل مؤسسة كهرباء لبنان
- المطلب الثاني: إشكالية الفوترة وجباية المستحقات ومدى ملاءمة التعريفة التفضيلية في ظل واقع الخدمة
خاتمة.

محددات الدراسة

دراسة نظرية تقوم على المنهج الاستقرائي التحليلي.

مصطلحات البحث وتعريفاتها

- المؤسسة: هي مؤسسة كهرباء لبنان، المرفق العام والتي تمت الإشارة إليها في هذا البحث تحت مُسمَّى المؤسسة.
- المشتركين: هم الأفراد الذين اشتركوا بخدمة المرفق العام ويتلقون خدمة التغذية الكهربائية سواء أكانوا أفراد مواطنين أو مقيمين أو شركات.
- القصور الإداري: هو الخلل في إدارة مؤسسة كهرباء لبنان والذي دفع بحصول الكثير من التجاوزات وأوجه الفساد في إدارة القطاع.
- التعريفة التفضيلية: نظام تسعير يطبق على استهلاك الكهرباء ويمنح فئة من المشتركين أسعاراً أقل من التعريفة الاعتيادية.

أداة الدراسة والمنهج المتبع في الدراسة

تم اعتماد المنهج الاستقرائي لهذه الدراسة، إذ يعتمد على استقراء المعلومات اللازمة عبر اللجوء إلى المصادر الأصلية مع الالتزام بالتمهيد العام لكل مسألة ووضع رأي الكاتب إن لزم.

وعليه ينقسم هذا البحث على قسمين: الأول يتناول الإطار القانوني والتنظيمي لمرفق الكهرباء في لبنان، والثاني يتناول واقع أداء مؤسسة كهرباء لبنان وأثره على استحقاق التعريفة التفضيلية.

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لمرفق الكهرباء في لبنان

لم تكن كهرباء لبنان مؤسسة مربحة على مدى عقود، إذ لا تزال تعتمد على الإعانات الحكومية لمواصلة عملياتها على الرغم من ازدياد الإعانات، يعاني المواطنون من انقطاع طويل الأمد وعدم تغذية لا تتعدَّى (6) ساعات يومياً غير متواصلة، ممَّا يضطر العديد من البلدات والمناطق إلى الاعتماد على مولدات الكهرباء بتكلفة وصلت (1.3) مليار دولار أميركي. ومن الاقتراحات الإيجابية في هذا المجال كانت في فترة التسعينات، حيث طلب خصخصة المؤسسة، وهو إجراءٌ كان من المفترض أن يكون مصحوباً بإنشاء هيئة تنظيميَّة مُستقلة، ولكن لم تتحقَّق هذه الخطط ولا تدابير الإصلاح.

المطلب الأول: مؤسسة كهرباء لبنان وطبيعتها القانونية كمرفق عام:

إن حماية وإدارة المرفق العام في لبنان تقوم على عدَّة مبادئ أساسية جسَّدها القانون الإداري عملاً على ضمان استمرارية الخدمات العامة، وكذلك بغية تحقيق المصلحة العامة، وهذا المرفق بدوره وسيلة الدولة لتغذية الحاجات الجماعية وفي مقدمتها الكهرباء.[1]

أولاً: أساسيات قيام المرفق العام:

1. مبدأ المساواة أمام المرفق العام: ويكمن هذا الأمر في تحقيق المساواة بين المنتفعين بالمرفق العام، وذلك بصورةٍ متساوية ودون أي تمييز على أساس الدين، أو الطائفة، أو المنطقة أو غيرها من المظاهر، مع مراعاة إمكانية التمييز إذا كان هناك سببٌ قانوني يعود بالنفع على المصلحة العامة.
2. مبدأ استمرارية المرفق العام: يكمن هذا المبدأ بضرورة تقديم الخدمة بصورةٍ مستمرة دون انقطاع، وهذا الأمر ينطبق على القطاعات الحيويَّة الأساسية، إلا إنّه في بعض الأحيان يجوز الاستثناء على القاعدة، مع مراعاة ضمان الحفاظ على الاستمرارية وإن كان هناك انقطاعٌ طفيف. أما الحال في لبنان فليس كذلك، حيث إن الخدمة تتوفر بصورةٍ ضئيلة، في حين أنَّ الانقطاع يكون لمدةٍ طويلة ترتبط بشكلٍ واضح بضعف الشبكة ونقص الفيول المغذّي الذي يؤثر مباشرةً على الاستمرارية.
3. مبدأ قابلية التعديل والتطوير في المرفق العام: يكون للإدارة الحق في التعديل والتطوير وذلك وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية وبما يتلاءم معها، حيث إنَّ المصلحة العامَّة متغيّرة ومرتبطة بها، وهذا مرتبطٌ بتحديث التشريعات الخاصة بكهرباء لبنان.

ثانياً: وسائل حماية المرفق العام:

تكون الحماية القانونية في مقدمة تلك الوسائل، فقد كرَّس الدستور اللبناني وجوب حماية المرفق العام، كما نصَّت على ذلك القوانين الخاصة التي تنظمها، وتعدُ قرارات مؤسسة الكهرباء خاضعة للمراجعة أمام مجلس شورى الدولة اللبناني، حيث يعود لهذا الأخير الحق في إبطال قراراتها إذا ما تبيَّن مخالفتها لمبدأ المشروعية.

وبالعودة إلى مبدأ المشروعية، فإنه مبدأ مكرَّس كقاعدة جوهرية في كُل نظامٍ قانوني، وتخضع له الإدارة ويُطبَّق لحماية مصلحة الأفراد ورعاية المجتمع وصون المصلحة العامة.[2]

يترتَّب على السلطة الإدارية أن تخضع لأحكام القانون في كُل ما يصدر عنها من تصرفات، وما تتخذه من أعمالٍ وقرارات وكافة الأنشطة التي تقوم بها. ويقع على عاتق الإدارة أن تحترم مبدأ المشروعية عند صياغة القرارات الإدارية، وهناك إمكانية المراجعة عند تجاوز حدّ السلطة التي تُقدَّم ضدَّ كُل قرارٍ إداري غير مشروع، حيث يكون من نتائجها الإبطال، وذلك حفاظاً على المبدأ نفسه وفقاً للمبادئ العامة والقانون.[3]

من ناحيةٍ أخرى، هناك الحماية المالية وينظّمها كُلٍ من قانون المحاسبة العمومية، التفتيش المركزي وديوان المحاسبة. هذا بالإضافة إلى وجوب توفير الحماية الجزائية وتتمثَّل في تجريم كُل فعل من شأنه الإضرار بالمرفق العام سواء من ناحية السرقة، الاختلاس، سوء استغلال الوظيفة والإثراء غير المشروع. ومن ناحيةٍ أخرى، هناك الحماية الإدارية وتنظمها السلطات الرقابية في مقدمتها الوزارات والهيئات الناظمة وجهاز التفتيش المركزي.

المطلب الثاني: الحوكمة الرشيدة في إدارة مرفق الكهرباء:

يُعد مصطلح الحوكمة الرشيدة أساساً للقيام بالعمليات الإصلاحية التي ترتبط في إدارة المرفق العام (كهرباء لبنان)، وهي بحدّ ذاتها مجموعة من المبادئ والأسس التي تضمن احترام سيادة القانون، مكافحة الفساد، الاستدامة المالية والإدارية، وذلك في

[1] الطماوي، سليمان محمد، (2017). مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ص 32.
[2] إسماعيل، عصام، (2021)، ملخص محاضرات في مقرر القانون الإداري العام، 2021 – 2022، تاريخ الاطلاع: 2026/2/19. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.dspa.ul.edu.lb/
[3] إسماعيل، عصام، (2021)، ملخص محاضرات في مقرر القانون الإداري العام، المرجع السابق.

ظل تفعيل المُساءلة والمُحاسبة مع الحِفاظ على الكفاءة والفعالية في الإدارة.

أمَّا بشأن واقع كهرباء لبنان فإنَّ هذا القطاع يعاني من العجز المالي المزمن، فعلى الرغم الجباية المستمرة، هناك ضعف في الإنتاج وتفشي الهدر وضعف الرقابة فضلاً عن التدخلات السياسية. وقد ارتبطت أزمة الكهرباء بشكلٍ مباشر بسوء الحوكمة والفساد داخل المؤسسة ممَّا أدى إلى انهيار الخدمة العامة. [1]

من جهةٍ ثانية، أكَّد البنك الدولي بأنَّ قطاع الكهرباء في لبنان يعاني من ضعف الإدارة والاستثمار، وأنَّ الإصلاح يتطلَّب إعادة هيكلة المؤسسة بأكملها، وكذلك تعزيز قدرات وزارة الطاقة والمياه والهيئات الرقابية. [2]

أولاً: مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة المرفق العام وتطبيقاتها على قطاع الكهرباء:

وحتى يتم إعمال الحوكمة الرشيدة فإنَّه يتوجب إعمال بعض الإصلاحات اللازمة وهي الآتية:

- أولاً: تطبيق قانون 2002/462 الذي ينص على إنشاء الهيئة الناظمة للكهرباء، فصل الإنتاج عن التوزيع وتعزيز المنافسة والرقابة.
- ثانياً: العمل على تحديث البنية التحتية من خلال بناء معامل حديثة وتحديث شبكات النقل والتوزيع.
- ثالثاً: إعمال الرقابة ألإلكترونية وهذا يجري من خلال وضع العدادات الذكية ورقمنة الفواتير، ووضع أنظمة الفوترة الحديثة.
- رابعاً: مكافحة الفساد: فإنه في ظل الانهيار الذي تُعانيه المؤسسة والهدر والسرقات المُستمرة، برزت الحاجة إلى إعمال الشفافية في طرح المناقصات والتدقيق المالي، وكذلك أيضاً تجريم الأفعال التي تنتج فساداً.

وبشكلٍ عام، فإن هذه الأزمة التي يعانيها لبنان بالنسبة لقطاع الكهرباء ليست تقنية فقط، إنما تتعدَّاها إلى أزمة حوكمة وإدارة عامة، حيث إن غياب الشفافية والمساءلة والرقابة وعدم وضع خططٍ مستدامة أدَّوا جميعاً إلى هذا الانهيار المالي، الأمر الذي يستدعي العمل قدماً على انقاذ القطاع نحو تحقيق خدمةٍ عادلة ومستدامة. [3]

ثانياً: الثغرات التشريعية وأثرها على الرقابة والمساءلة:

يعتبر المرسوم رقم 1964/16878 المتعلق بإنشاء مؤسسة كهرباء لبنان ليس بقانون متكامل، إنما برزت فيه عدة ثغرات نذكر منها: بدايةً فإن القانون المذكور هو قانون قديم ولم يدخل عليه تعديل تشريعي يتماشى مع المنظومة الحالية لتشغيل المؤسسة. وقد منح مؤسسة الكهرباء صلاحية حصرية في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، وهذا الأمر كان متناسباً مع عمل الشركة في حينها.

أما بعدها فقد صدر القانون رقم 2002/462 الذي عمل على تنظيم عمل المؤسسة وإنهاء الاحتكار بشكلٍ تدريجي، لكن التطبيق ما يزال محدوداً. [4] وبالنسبة لهذا الأخير فقد فصل القرار الإداري والتنفيذي عن المنازعات السياسية عبر إنشاء هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء لها شخصية معنوية وصلاحيات في كيفية منح تراخيص للقطاع الخاص لإنتاج الكهرباء وتوزيعها. وقد نص على تحويل المؤسسة إلى شركات مختلطة بين القطاع العام والخاص للإنتاج والتوزيع. وقد سمح القانون بإصدار تصاريح لمدة أقصاها (50) سنة عن طريق إنتاج مناقصات عامة بقدرات تتعدى (25) ميغاوات وغيرها من الأمور الإصلاحية. وبشكلٍ عام كان هذا القانون متكاملاً منذ إقراره 2002، ولو تم تطبيقه بشكلٍ كامل لكان قطاع الكهرباء قد سار

[1] HRW, "Cut off from life itself": Lebanon's Failure on the Right to Electricity. 9 March 2023. Accessed on: 17/4/2026. On the website below: https://www.hrw.org/

[2] World Bank, Restructuring the Power Sector in Lebanon. 15 April 2014. Accessed on: 16/3/2026. On the website below: https://www.worldbank.org/

[3] Jessica, O. (2020). Lebanon's Power Sector: Making Reforms work, LCPS, 01 June 2020. Accessed on: 17/4/2026. On the website below: https://www.lcps-lebanon.org/

[4] مبادرة الإصلاح العربي، القوانين التي ترعى إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وأهمية قانون الطاقة المتجددة الموزعة، بيروت – لبنان، 5 مارس 2020. تاريخ الاطلاع: 2026/4/17. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.arab-reform.net/

بشكلٍ متقدم، إلا إن العبرة في التطبيق حيث إن القواعد المنصوص عليها قد طبقت جزئياً حتى يومنا هذا.

أما التشريع الجديد الصادر في 2023 القانون رقم 2023/318 المتعلق بإنشاء الطاقة المتجدّدة الموزعة، سمح هذا القانون في مضمونه للقطاع الخاص ببيع الطاقة المتجددة بكميات تصل إلى (10) ميغاوات، وأتاح لأي منزل لديه ألواح طاقة متجددة القيام بما يسمى "التبادل الطاقوي" مع مؤسسة الكهرباء، حيث يضع فائض الكهرباء المنتجة عبر أنظمة الطاقة المتجددة على الشبكة العامة. بعد ذلك يتم إجراء جردة شهرية عن طريق المقاصَّة بين الكميات المستهلكة والكميات المنتجة، وعليه يدفع المشترك فواتيره ويتقاضى بدلاً مالياً من الدولة. كما سمح القانون بإنشاء أنظمة طاقة شمسية مشتركة بين الأبنية المجاورة.

جاء هذا القانون كخطوة مهمة لكسر احتكار مؤسسة كهرباء لبنان لعملية الإنتاج وكذلك تحفيز الطاقة المتجددة وهذا جُلّ هدف هذا القانون عبر تحفيز القطاع الخاص للاستثمار، ولكن أبرز المخاوف تكمن في أن يكون مصير هذا القانون كما السابق 2002/462 أو أن يصبح عرضة للمصالح السياسية. [1]

أما ثغرات القانون 2002/462 تبين فيه غموض العلاقة بين الهيئة الناظمة والسلطة السياسية، عدم وضوح آلية إعادة هيكلة المؤسسة، وقد برز فيه التركيز على الخصخصة من غير وضع ضماناتٍ كافية، في مقدمتها ارتفاع التعرفة أو تغليب الربح على البعد الاجتماعي لعمل المؤسسة كمرفق عام. [2] كما أنه هناك غموض في بعض الصلاحيات بين الهيئة الناظمة والسلطة التنفيذية، هذا بالإضافة إلى عدم تحدثه مع ما يطرأ من تحديث في أسواق الكهرباء والطاقة. [3]

ثم بعد صدور قانون الشراء العام رقم 2021/244 وهذا له علاقة بماشرة بمؤسسة كهرباء لبنان وعملها، حيث تخضع لقواعد القانون أعلاه من ناحية إجراء المناقصات وشراء السلع والخدمات وكذلك الأشغال اللازمة لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء. تبرز أهمية هذا القانون بشأن مؤسسة الكهرباء في تنظيم مناقصات شراء الفيول، حيث عن عملية الشراء مستمرة لضمان إنتاجية عمل مؤسسة كهرباء لبنان، ويقوم لك على تنظيم المنافسة العادلة بين الشركات والشفافية في تقديم العروض ومنع تضارب المصالح. كما أشار إلى إعمال قواعد الحوكمة الرشيدة حيث يفرض قواعد واضحة للإنفاق العام وينص على الحد من الهدر والفساد، وقد وصف القانون بأنه حجر أساس لحوكمة عصرية للشراء العام في لبنان. [4]

وتكمن العلاقة في إخضاع العديد من عقود المؤسسة لرقابة الجهات المختصة مثل هيئة الشراء العام، الجهات الرقابية المختصة وأيضاً ديوان المحاسبة. ومن أبرز آثار هذا القانون بأنه يعمل على تنظيم كيفية إنفاق الأموال العامة والتعاقد والتركيز على وضع المناقصات والشفافية في طرحها، كما يعالج العقود والمشتريات.

ساهم القانون 2021/244 في إعمال الشفافية والرقابة على عقود مؤسسة كهرباء لبنان ووقف الممارسات التي تفتقر إلى المنافسة العادلة أو العلنية في طرح المناقصات. وقد كان لهذا القانون الأثر المحدود في استمرار المشكلات البنيوية في قطاع الطاقة فضلاً عن العجز المالي وضعف الحوكمة. من جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى ظهور تحسُّنٍ ملحوظ في مؤشرات التغذية الكهربائية في بعض المناطق في العام 2025، إلا إن الهدف في توفير تغذية عادلة ومُستقرة شاملة لباقي المناطق ما يزال ضعيفاً.

المبحث الثاني: واقع أداء مؤسسة كهرباء لبنان وأثره على استحقاق التعريفة التفضيلية

لا شك أن أداء مؤسسة كهرباء لبنان يشوبه القصور وهذا ما رصده المشتركين نتيجة سوء الانتفاع من الخدمة وغياب ساعات التغذية العادلة، بل حصول انقطاع طويل لمدةٍ مؤقتة بدون خدمة مطلقاً، مما أثر على ثقة المشتركين بالمؤسسة، وأظهر سوء مزمن في إدارة هذا المرفق الرئيسي. وعليه يتناول هذا المبحث مطلبين: الأول أوجه القصور والفساد في عمل مؤسسة كهرباء لبنان، والثاني إشكالية الفوترة وجباية المستحقات ومدى ملاءمة التعريفة التفضيلية في ظل واقع الخدمة.

يوجد تعريفة تفضيلية لبعض المشتركين أو فئة معينة منهم، إنما هناك عدم مساواة في تلقّي الخدمة، والأصل في الإشارة إليها

[1] مبادرة الإصلاح العربي، القوانين التي ترعى إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وأهمية قانون الطاقة المتجددة الموزعة، المرجع السابق.
[2] الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمياه، قانون رقم 462 تاريخ 2002/9/2.
[3] Jessica, O. (2020). Lebanon's Power Sector: Making Reforms work, LCPS, Ibid.
[4] معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الدورة التعريفية حول قانون الشراء العام 2021/244 لمؤسسة كهرباء لبنان، 5 مايو 2025. تاريخ الاطلاع: 2026/6/8. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.institutesfinances.gov.lb/

هو وضع استثناءات تراعي الأزمة الاقتصادية، وملاءة المواطن نتيجة انهيار قيمة الرواتب المحددة بالليرة اللبنانية مقابل ارتفاع سهر صرف الدولار، الأمر الذي قضى على القدرة الشرائية للمواطن. وتعد هذه الحاجة في اعتماد التعريفة التفضيلية ليست مالية فقط، إنما تقوم على تقييم قانوني واجتماعي يعتمد على حجم الاستهلاك وضرورة حماية المصلحة العامة، ومسألة منحها تكون في إطار إداري شفّاف بُغية الحفاظ على الاستمرارية.

المطلب الأول: أوجه القصور والفساد في عمل مؤسسة كهرباء لبنان:

تم رصد قصور وفساد في عمل مؤسسة كهرباء لبنان، وقد صدرت بذلك تقارير عن جهات رقابية وأخرى حقوقية رصدت مظاهر الفساد، وفي بعض الأحيان تمت إحالة المعنيين إلى القضاء المختص.

أولاً: تقارير صادرة عن جهات رقابية بشأن عمل ونشاط المؤسسة:

1. **تقرير هيئة الشراء العام وإلغاء احدى المناقصات:**

صدر عام 2025 تقرير رسمي نشره رئيس هيئة الشراء العام المتعلقة بالقانون 2021/244 رصد فيه مخالفات بشأن عقود الفيول والغاز أويل التابعة لمؤسسة كهرباء لبنان، جاءت هذه المخالفات ضد أحكام قانون الشراء العام وقانون المحاسبة العمومية، وعلى إثره تمَّت إحالة التقرير إلى الجهات الرقابية المختصة، وذلك وفقاً لأحكام المادة (76) من قانون الشراء العام.[1] وقد جاء في التقرير ما يدل على وجود ملاحظاتٍ رقابية على آلية التعاقد، وورد فيه التشكيك بمدى الالتزام الكامل بقانون الشراء العام، ومن ثم تمَّت إحالة الملف إلى جهات رقابية أخرى لمتابعته.[2]

من ناحية ثانية، أظهرت سجلات تقارير هيئة الشراء العام ورود قرارات إلغاء أو عدم تلزيم مناقصات ترتبط بحاجة فعلية لتشغيل المؤسسة، ظهر هناك عدم التلزيم في بعض المناقصات نتيجة عدم توفر الاعتمادات أو التغير في الحاجة التشغيلية للمؤسسة، إذ أفضى ذلك إلى نشر قرار رسمي قضى بعدم تلزيم إحدى المناقصات المتعلقة بالنفط العراقي والفيول أويل بسبب عدم توفر اعتمادات كافية.[3] وهذا الأمر بدوره يبرز الحاجة الماسة إلى وضع تخطيط مسبق وتنظيم إدارة المشتريات.

2. **الطعون القضائية المتعلقة بالتعرفة الكهربائية:**

جرى تقديم مراجعات طعن أمام مجلس شورى الدولة ضد قرارات صادرة عن مؤسسة الكهرباء موضوعها التعرفة الجديدة للكهرباء.[4] جاء الرد من المجلس برد طلب وقف التنفيذ مع إبقاء التعرفة نافذة. في المقابل فإنَّ تقديم الطعون يكشف بدوره عن جدل تطبيق القرارات التنظيمية للمؤسسة ومراقبة مدى موائمتها أو توافقها مع القواعد القانونية والإدارية.[5] وهذا أقل ما يدل على وجود منازعاتٍ قانونية مرتبطة بالمرفق العام.

3. **الرقابة المالية والإدارية الدائمة:**

جاء عن مؤسسة كهرباء لبنان تأكيدها الوثيق على خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي. صدر عن ديوان المحاسبة رأي استشاري رقم 2024/33 تناول قانونية مقايضة وردت في قرار صادر عن مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان، وهذا يدلُّ على تدخله المباشر في فحص مدى توافق بعض قرارات المؤسسة مع القوانين المالية والإدارية النافذة،

[1] هيئة الشراء العام، تقارير الهيئة، تقرير حول موضوع المناقصة العمومية لشراء كمية من مادة الغاز أويل وكمية من مادة وقود الديزل محتوى كبريت 10.00 كحد أقصى خلال شهر كانون الأول/ 2023 تلبية حاجات مؤسسة كهرباء لبنان، 15 تشرين الثاني 2023. تاريخ الاطلاع: 2026/3/16. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.ppa.gov.lb/

[2] الجريدة، (2026). العلية ينشر تقريراً بمخالفات وزير الطاقة، الجريدة – لبنان، 25 مارس 2026. تاريخ الاطلاع: 2026/3/16. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.al-jareeda.com/

[3] هيئة الشراء العام، مناقصة عمومية 137/ت/490، تلزيم، تاريخ الاطلاع: 2026/3/16. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.ppa.gov.lb/

[4] مجلس شورى الدولة، القرار رقم 289 الصادر بتاريخ 2023/9/21 مراجعة الناب السابق زياد أسود ورفاقه بوجه كهرباء لبنان.

[5] جريدة النهار، (2023). مجلس شورى الدولة رد فيها مراجعة أسود برفع التعرفة، 2023/9/26. تاريخ الاطلاع: 2026/4/27. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.annahar.com/

وأنه جاء كرأي استشاري. [1]

كما صدرت تقارير منشورة أوضحت الرأي الاستشاري عن ديوان المحاسبة، الذي سمح بتذليل بعض العقبات في ملف معملي الذوق والجية، وبدوره أثار اعتراضات قانونية، إذ إن ذلك يؤدي إلى تجديد عقد منتهي بدلاً من وضع مناقصة جديدة. [2]

ومن صلاحيات ديوان المحاسبة الرقابة على العقود والقرارات المالية، حيث يقوم بالرقابة المسبقة واللاحقة ويصدر القرارات والآراء الاستشارية المتعلقة بالإنفاق والتلزيمات، ويصدر تقارير بشأنها.

في جميع الأحوال تبيَّن أن الرقابة لم تؤد دورها إلى الإصلاح أو إنهاء مظاهر سوء الإدارة، وبشكلٍ واسع فإن ذلك يدل على وجود تدخلٍ سياسي يدحضها. ونشير بأنه لم يرد ما يشير إلى رقابة التفتيش المركزي بذلك.

4. تقارير رقابية حقوقية:

صدر عن منظمة هيومن رايتس ووتش تقرير بعنوان " Cut off From Life itself: Lebanon's Failure on the Right to Electricity" عام 2023 ذكر فيه إخفاق السلطات اللبنانية في إدارة عقود الكهرباء بسبب سوء الإدارة والتدخلات السياسية وضعف الحوكمة، إذ أدت هذه الممارسات إلى انهيار الخدمة الكهربائية، وتبيَّن وجود فساد واسع لدى أصحاب النفوذ من عقود المؤسسة على حساب المصلحة العامة. [3]

ثانياً: مظاهر الفساد والإخلال بمبادئ الإدارة الرشيدة في مؤسسة كهرباء لبنان:

1. فضيحة سرقة كابلات النحاس 2026:

جاء في طليعة الفضائح الناتجة عن عمل المؤسسة ما تم كشفه عن سرقة مئات الأطنان من الناس من مستودعات كهرباء لبنان، حيث تبين فضيحة سرقة تقدر ب 500 طن من النحاس واستبدالها بالحديد. وقد تبين أن سعر طن النحاس عالمياً يتراوح بين 12،000 $ و16،000$ بينما لا يتجاوز سعر طن الحديد 1000$ ممَّا يدل على أن السرقة طالت عشرات ملايين الدولارات من الأموال العامة التي اختفت دون رقابة فعلية.

وتبيَّن من خلال التحقيقات أنَّه تم تصنيف الكابلات النحاسية أعلاه على أنها "خردة" وغير صالحة للاستعمال، ممَّا سهَّل عملية إخراجها من المستودعات ومن ثم بيعها لاحقاً. وقد قام أمين المستودع بتضليل الدائرة المالية عبر تقديم مستندات وتقارير ذكر فيها أن المواد المخزَّنة لا قيمة تشغيلية لها. بعدها أوقف القضاء المختص الموظَّفين المتورطين بعد ثُبوت ذلك بحقهم، وتم استدعاء المدير العام للمؤسسة لأخذ إفادته. وهذه الواقعة تدلُّ على وجود منظومةٍ كاملة من الثغرات الرقابية سببها الأول غياب الجرد الفعلي لسنوات، أو عدم وجود تدقيقٍ مالي واضح، فضلاً عن استخدام قسائم وهمية ومستندات مزوَّرة لتغطية عمليات الاستبدال والبيع والتلاعب بمخزون المستودع التابع للمؤسسة. [4]

2. فضيحة سرقة الفيول المغشوش عام 2020:

كشف وزير الطاقة (ر.غ) عن خفايا عملية الفيول المغشوش، وذلك عن طريق لجنة عينها "لجنة تقوم على التحقيق والتدقيق الإداري الداخلي"، تقوم على التدقيق في مواصفات تحميل ونقل كمية من مادة الفيول أويل (Grade - B) المحملة على ناقلة النفط Batlic وبشأن تفريغها وتسليم حمولتها في الخزانات القائمة على عقارات مؤسسة كهرباء لبنان في معملي الذوق والجية، وقد توصلت إلى معرفة مدى جودة وتطابق كميات الفيول أويل مع أحكام العقد الموقع بين الجمهورية اللبنانية – وزارة الطاقة والمياه – المديرية العامة والنفط وبين المورد مؤسسة النفط سوناتراك الجزائرية،

[1] ديوان المحاسبة، قانونية المقايضة المذكورة في قرار مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان رقم 193 – 2021/15 الصادر في 25 أبريل 2024. تاريخ الاطلاع: 2026/4/18. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.coa.gov.lb/

[2] وكالة الأخبار الدولية، (2024)، ساعات تغذية إضافية تنتظر قرار "كهرباء لبنان": العرقلة ممكنة، 2024/7/26، تاريخ الاطلاع: 2026/4/18. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.innlb.com/

[3] HRW, "Cut off from life itself": Lebanon's Failure on the Right to Electricity. Ibid.

[4] جريدة النهار، (2026). نحاس كهرباء لبنان ... كيف تحولت المستودعات إلى "اقتصاد ظل" داخل الدولة؟ 2026/5/27، تاريخ الاطلاع: 2026/6/3. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.annahar.com/

والعمل على التحقق من سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية المقبولة محلياً ودولياً.

جاء التبرير بأن نتائج التحليل لم تكن سابقاً تشير إلى وجود نوعية سيئة وبأن العقد بين دولة ودولة، أمَّا شركة سوناتراك فهي التي اختارت تزويد الفيول عبر وسيطٍ لبناني.

وهذا الأمر أثار علامات استفهام في مقدمتها استعجال استقدام النفط بلا شهادات منشأ أو شهادات فحص. وأنَّ الأثر السَّلبي الذي لحق باستخدام الفيول المغشوش أوضح وجود رواسب وأوساخ أضرَّت بالمعامل. كما أنَّه لم تلتفت وزارة الطاقة والمياه إلى إيقاف هذا النهج الذي يضرُّ بالمال العام. [1]

وبحسب القرار الظني الصادر عن قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان في 10 تموز 2020 بأنَّه تبيَّن من التحقيقات أن الدولة مُتعاقدة مع شركة مُسجَّلة في جزر العذراء البريطانية وأنَّ شركة ZR Energy S.A.L Off shore هي المورّد الحقيقي للفيول. وبأنَّ شركة سوناتراك أوكلت أمر تنفيذ العقد الموقَّع مع الدولة اللبنانية إلى شركاتٍ تعاقدت معها من الباطن خلافاً لمضمون العقد وأحكام القوانين الإدارية، ما لم يكن منصوصاً عليه بشكلٍ واضح وصريح في العقد، وقد خضعت شركة سوناتراك لملاحقاتٍ عدَّة في جرائم الاحتيال والغش وتبييض الأموال وتهريبها. [2]

3. أزمة انقطاع التيار الكهربائي الشامل عام 2024:

انقطع التيار الكهربائي بشكلٍ شامل عن كافة الأراضي اللبنانية بتاريخ 17 آب 2024 وذلك بعد توقُّف آخر معمل عن العمل بسبب نفاذ الوقود ممَّا أدَّى إلى انهيار تشغيل الشبكة بشكلٍ مؤقت. وقد شمل هذا الانقطاع كُلٍ من المطار والمرفأ وغيرها من المرافق العامَّة والأماكن الخدماتية. [3]

وقد جاء هذا الانقطاع نتيجة أحداثٍ متوالية كان في طليعتها ضعف التمويل الحكومي لقطاع الكهرباء، الاعتماد على استيراد الفيول، ضعف قدرة المعامل وأيضاً الانهيار الإداري، وعدم اتخاذ أيَّة خطوات إصلاحية هيكلية لأمدٍ طويل. [4] ونشير بأنَّ هذا القطاع يعتبر أحد المصادر الرئيسية التي تثقل الدَّين العام في لبنان، إذ يُشكّل نحو نصف الدَّين العام أي ما يُعادل 40 مليار دولار حينها حسب تقارير البنك الدولي، ممَّا يعكس ضخامة الأزمة على الاقتصاد الوطني والمواطن. [5]

المطلب الثاني: إشكالية الفوترة وجباية المستحقات ومدى ملاءمة التعريفة التفضيلية في ظل واقع الخدمة:

تُعد مهمَّة الفوترة وجباية المستحقات إحدى أهم مصادر تمويل المؤسسة ذاتياً، وإنَّ أي تقصير في إصدار الفواتير أو تحصيلها من شأنه التأثير على قدرتها التشغيلية، إن لناحية شراء الفيول المُشغِّل أو القيام بأعمال الصيانة.

ولقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية في العام 2019 ممَّا انعكس سلباً على الجباية بشكلٍ كبير نتيجة الثورة وانهيار العملة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي، وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى خسائر هذا القطاع بعضها تقنية وأخرى غير تقنية في مقدمتها عدم التحصيل بسبب تراجع القدرة الشرائية، وقد قُدّرت هذه الخسائر بنحو 43% من الإنتاج حيث إن جزءً كبيراً لم تجر فوترته أو تحصيله بشكلٍ فعلي. [6]

أمَّا من ناحية الخسائر غير التقنية فقد أكَّد البنك الدولي بأنَّها قُدرت بنحو 300 إلى 400 مليون دولار سنوياً، وتعدُ هذه التكاليف

[1] حسان، خضر، (2020). بعد فضيحة الفيول المغشوش ... ندى بستاني تكشف المستور، جريدة المدن، 2020/5/2. تاريخ الاطلاع: 2026/6/8. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.almodon.com/
[2] المرجع نفسه.
[3] CNN العربية، انقطاع الكهرباء عن جميع أنحاء لبنان نتيجة نقص الإمدادات الطاقة، 17 أغسطس 2024. تاريخ الاطلاع: 2026/4/17. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.arabic.cnn.com/
[4] الجزيرة. نت، (2024). أزمة الكهرباء بلبنان تنذر بأزمة حادة بعد وصولها للمرافق الحيوية، 2024/8/19. تاريخ الاطلاع: 2026/3/16. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/
[5] World Bank Group, Lebanon, Public Finance Review, July 2022. Accessed on: 8/6/2026. On the website below: https://www.thedocs.worldbank.org/
[6] IMF Library, Lebanon, International Monetary Fund. Middle East & Central Asia Dept. 17 Oct 2019. Accessed on: 3/6/2026. On the website below: https://wwwelibrary.imf.org/

والخسائر بأنَّها إحدى أسباب العجز المالي المزمن لقطاع الكهرباء. [1]

وقد جعلت الأزمة الاقتصادية من مسؤولية الجباية ماهيتها بأنها أكثر تعقيداً، فالمؤسسة بحاجة إلى رفع نسب التحصيل لضمان استمرارية الأزمة، ولقد عانى الأفراد من صعوبة حقيقية وكبيرة من تسديد الفواتير نتيجة تراجع الدخل وارتفاع معدلات الفقر. وقد تبيَّن أنَّ انهيار قطاع الكهرباء وغياب الإدارة الفعَّالة للمؤسَّسة أدَّيا بشكلٍ واضح إلى انتهاك الحقوق الأساسية المرتبطة بالصَّحة والتعليم. [2]

أدَّى الانهيار إلى لجوء عددٍ كبير من الأفراد والمؤسَّسات إلى الاعتماد على الطَّاقة البديلة (الطاقة الشمسية) لتسيير الحاجات المعيشيَّة اليومية، وقد لجأوا إلى التَّخفيف التَّدريجي من الاعتماد على المؤسَّسة، وقد قام البعض بإلغاء اشتراكاتهم وعدَّاداتهم التَّابعة للمؤسَّسة نتيجة ارتفاع الفواتير، وعدم عدالتها مقابل ساعات تغذية محدودة.

ولقد تبيَّن أنَّ كُلفة الاشتراك الرسمي غير مُتناسبة في نظر البعض مقابل مستوى الخدمة المُقدَّمة، وقد أفادت بعض الصحف بأنَّ آلاف المشتركين تقدَّموا بإلغاء اشتراكاتهم، حيث قُدّر عددها بأكثر من 2000 طلب يومياً، وذلك بعد تعديل قيمة التعرفة وفي ظل ارتفاع الفواتير. [3]

في المقابل حصل توسُّعٌ كبير في استخدام أنظمة الطَّاقة الشمسية، حيث إنَّه بحسب التقارير المتخصِّصة في هذا المجال فإنَّه لم يعد الاعتماد على الطاقة الشمسية خياراً بيئياً فقط، إنما تعدَّاه لضرورةٍ معيشيَّة بسبب عجز المؤسَّسة عن تقديم الخدمة بصورةٍ مُستمرة ومنتظمة. وبحسب التَّقديرات النَّاتجة عن المركز اللبناني لحفظ الطاقة بأنَّ القُدرة المُركَّبة للطاقة الشمسية ارتفعت بشكلٍ هائل بين عامي 2000 و2024 تجاوزت 1300 ميغاوات، مع استقرار ارتفاع هذه الإجراءات البديلة. [4]

أمَّا بالنسبة لتأثير إزالة العدَّادات وإلغاء الاشتراكات، فقد أدَّى ذلك إلى انخفاض إيرادات المؤسَّسة الناتجة عن الفوترة والجباية، ويُشكّل كُل مشترك يخرج عن خدمة الشبكة أو يتخلَّى عنها خسارة مصدرٍ مُحتمل للإيرادات. كما يؤثر ذلك على قدرة المؤسَّسة في استرداد التكلفة التشغيلية، إذ كانت تعتمد المؤسَّسة على الجباية كمصدر إيرادات لشراء الفيول وصيانة الشبكات وتمويل التشغيل، وإن انخفاض عدد المشتركين أضعف المورد المالي الأساسي للمؤسسة. في المقابل، تحسنَّت الجباية في العام 2023 وأمَّنت 50 مليون دولار شهرياً ممَّا ساهم في تغطية جزء من تكلفة الإنتاج [5].

لا بد من الإشارة إلى التعريفة التفضيلية حيث إنَّها تعرفة مُخفَّضة أو متفاوتة ترجع إلى شرائح الاستهلاك لحجم الميغاوات، وهي بطبيعتها شريحة أولى من الاستهلاك تكون بسعرٍ أقل من الشرائح الأعلى، أمَّا تطبيقها فيكون اعتمادها على أساس سعرٍ مخفض لأول 100 ك.و.س [6] وهذه القيمة للاستهلاك المنزلي اليومي، وترتفع هذه القيمة لكل استهلاكٍ إضافي. [7]

كما أن خُروج المشتركين من خدمة الشبكة يحدُّ من قدرة المؤسَّسة على تنفيذ خُططها المستقبلية لاستعادة التوازن المالي. حيث إنَّ اعتماد خطط استرداد التكَّلفة التي وضعتها المؤسسة وتعتمد الإيرادات المتوقعة بشكلٍ رئيسي على حجم الاستهلاك وعدد المشتركين. أما انخفاض العدادات فإنه ينعكس مباشرةً على التقديرات المالية للمؤسسة. [8]

---

[1] World Bank Group, World Bank Group Steps Up To Help Transforms Lebanon's Power Sector, June 12, 2024. Accessed on: 3/6/2026. On the website below: https://www.worldbank.org/

[2] World Bank, Restructuring the Power Sector in Lebanon. Ibid.

[3] L'Orient Today, Thousands of Lebanese households Unsubscribe From EDL, 13 March 2023. Accessed on: 16/4/2026. On the website below: https://www.today.lorientejour.com/

[4] Kataeb.org, Experts WeighIN: Why is Lebanon's Solar "Boom" No Longer Booming?, 13 May 2024. Accessed on: 16/4/2026. On the website below: https://www.en.kataeb.org/

[5] Business news. Com. LB. Electricity Production Increases by 42 percent. Tariffs raised to near production cost. 14 May 2024. Accessed on: 8/6/2026. On the website below: https://www.businessnews.com,lb/

[6] ك. و. س: كيلووات في الساعة.

[7] Electricite du Liban (EDL), Lebanon's Electricity Sector Cost Recovery Plan, July 2024. Accessed on: 1/6/2026. On the website below: https://www.edl.gov.lb/

[8] Electricite du Liban (EDL), Lebanon's Electricity Sector Cost Recovery Plan, July 2024. Accessed on: 1/6/2026. On the website below: https://www.edl.gov.lb/

أولاً: مدى ملائمة التعريفة التفضيلية في ضوء واقع خدمة كهرباء لبنان:

كانت التعريفة الكهربائية هي التي ساهمت في تفاقم العجز المالي حيث كانت في أصلها متدنيَّة، وبقيت على ذلك لفتراتٍ طويلة دون تعديل بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف الإنتاج والتَّشغيل، ممَّا شكَّل صعوبةً في استرداد التكلفة وتزايد الاعتماد على الدعم الحكومي. وجعل من مسألة إصلاح التعرفة أمراً ضرورياً بغية استمرار المردود المالي للقطاع. لكن في المقابل يحتاج الأمر إلى اعتماد إصلاحاتٍ جذريَّة من شأنها تأمين خدمةٍ وتغذيةٍ كهربائيةٍ، سليمة وموثوقة توازي قيمة التعرفة المُعدَّلة. كما أنَّ ملائمة التعريفة التفضيلية لا تُقاس إلا بتحسين مستوى الخدمة.

عملياً هناك اختلالٌ بنيوي عميق في قطاع الكهرباء مُتمثِّل في ضعف الإنتاجية وعدم استمرارية الخدمة. وهذا القطاع بحدّ ذاته مستنزف، وتعد أبرز أسباب ذلك هو هدر المال العام نتيجة الدَّعم المستمر دون تحقيق استردادٍ فعلي للتَّكلفة التشغيلية وهذا ما يؤثر بشكلٍ مباشر على استدامة المرفق.[1]

على مدار السنة، هناك رداءة في توفير الخدمة للمشتركين وبشكلٍ خاص في قطاعي المياه والكهرباء، حيث بلغت مدَّة الانقطاع (3) ساعات يومياً في بعض المناطق، و (12) ساعة في مناطق أخرى، ممَّا دفع المواطنين إلى تكبد قيمة فاتورتين شهرياً (مؤسسة الكهرباء، اشتراك مولدات خاصة)، وهذا الأمر اضطر العديد من الأفراد للاستثمار في سبيل الحصول على الكهرباء، وجعل منها بيئةً فريدة ونادرة بين البلدان النامية لصانعي السياسات في لبنان، وليكونوا أكثر ثقة بالتعرفة التفضيلية والتكاليف الإضافية على فواتير الكهرباء.[2]

في الخلاصة، ترتبط ملاءمة التعريفة التفضيلية في قطاع الكهرباء ليس بكونها مالية فقط، إنما بكونها قانونية كذلك ترتبط بمشروعية المرفق العام، حيث ينبغي أن يُبنى الإصلاح على قاعدة أن "أي مقابل مالي لا يكون مشروعاً ما لم يكن مقابل خدمةٍ فعليَّة مُنتظمة وعادلة"، وإلا أصبح عبئاً غير متوازن ويؤثر على ثقة المشترك بمُقدّم الخدمة وبالتالي يُضعف مبدأ المشروعية فيها.

ثانياً: انعكاسات الأخطاء المالية والإدارية على المشتركين:

لا شكَّ أن عمل مؤسسة الكهرباء لا يخلو من الفساد المالي والإداري، فضلاً عن عدم اعتماد الحوكمة في التعاملات الحكومية، حيث تحوَّل عملها ومعايير التوظيف لديها من الاعتماد على الكفاءة والشفافية إلى المُحاصصة السياسية، كما أنَّ التوظيف الحاصل خارج الأطر القانونية يُبرز تآكل الكفاءة المؤسسية، وتحويل الموارد إلى أدوات نفوذٍ سياسي، بدلاً من الاستعانة بها لتحقيق المصلحة العامة.

هذا بالإضافة إلى التلزيم وعقوده التي أقامتها الشركة من ملفات شراء الفيول واستئجار البواخر الكهربائية، وكل ذلك حصل بسبب سوء إدارة المناقصات وغياب الرَّقابة الفعليَّة، وهذا ما أدَّى إلى إحداث نتائج عكسيَّة، إذ قامت الإدارة برفع كلفة الإنتاج بشكلٍ غير منطقي مقارنةً بالتغذيَّة شِبه المنعدمة. وهذا الإجراء بحدّ ذاته اتخذ شكل الفساد البنيوي ليصبح جزءاً من آلية عمل المؤسَّسة ومن غير اعتباره مُخالفةً فردية.

إنَّ أولى هذه الانعكاسات الأعباء مالية إضافية نتيجة الأخطاء في تحديد قيمة الفاتورة للمشترك، أو تعمُّد احتساب الاستهلاك بصورةٍ غير دقيقة، وهذا ما أدَّى إلى فرض مبالغ لا تتناسب مع الاستهلاك الفعلي أو تحميل المشتركين تكاليف ناتجة عن قصورٍ إداري ليس لهم أي علاقة أو سببٌ به. وهذه الممارسات تؤدي إلى الإخلال بمبدأ الثقة المشروعة، إذ يجب أن تكون العلاقة بين المؤسسة والمنتفعين قائمة على الوضوح والشفافية. ومن هذه الانعكاسات سوء الإدارة المالية على قُدرة المرفق العام على تأمين التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمة. حيث إنَّ تكرار الانقطاعات وتراجع التغذية وارتفاع البدائل الخاصة الأكثر تكلفة، يُرتب أعباءً إضافية إن كان على الأفراد أو على المؤسسات الإنتاجية، بما يؤثر على مستوى المعيشة والنشاط الاقتصادي.

أدَّى ضعف الإدارة وسوء تقديم الخدمة إلى إضعاف ثقة المشتركين بالمؤسَّسة، وتراجع الامتثال الطوعي لالتزامات الدَّفع، ممَّا

[1] IMF Library, Lebanon: Selected Issues. 17 Oct 2019. Accessed on: 16/3/2026. On the website below: https://wwwelibrary.imf.org/

[2] بهشتي، حامد. (2011). منتدى الأبحاث والسياسة حول تغير المناخ والبيئة في العالم العربي، الجامعة الأميركية في بيروت، أيار مايو 2011.

ساهم في تفاقم الأزمة المالية للمرفق بشكلٍ عام. وفي المقابل إنَّ الحثَّ على الالتزام والتقيُّد بمبادئ الحوكمة الرشيدة يكون الحلَّ الأمثل الذي يُحقّق التوازن بين حقوق المشتركين واستمرارية عمل المرفق العام.

خاتمة

تعدُ الكهرباء هي شريان الحياة الأساسي في العصر الحديث وهي العنصر الجوهري في مختلف جوانب العيش، إذ تُمكّن الأُسر من أن تكون مُنتجةً وفاعلة، اجتماعياً واقتصادياً. وتُعدُّ الأصل للحصول على الخدمات والصحة، والأنشطة اليومية والإضاءة والرعاية والتعليم والتبريد للأغذية، التكييف والتبريد، وإتاحة الوصول للمعلومات. ومن الناحية القانونية فإنَّه يتوجَّب تأمين الحق في مستوى معيشةٍ لائق، وهذا الأمر يشمل كُل فرد دون تمييز في الحصول على الكهرباء الكافية والوافية والموثوقة وميسورة التكلُّفة. ويعد الوصول إلى هذه الخدمة حقاً أساسياً لضمان الوصول إلى حقوقٍ أساسية أخرى منها مثالاً لا حصراً: الحق في الصحة والسكن والتعليم والمياه، وهو بمثابة حق إنساني مُستقل. وينبغي على الدولة تأمين إنتاج وتقديم التغذية الكهربائية من خلال مرافقها بشكلٍ آمن ومستدام. وأن يتم تعزيز التعاون الدولي لضمان هذه الخدمة بأسعارٍ معقولة ومُتاحة للمُستهلك.

ولأجلٍ طويل جداً، أثبتت الدَّولة فشلها في تقديم هذه الخدمة وتزويدها للأفراد بشكلٍ سليم، ممَّا أدَّى إلى انقطاعٍ واسع النطاق مُشكلاً انتهاكاً واضحاً وصريحاً لجميع ما تم ذكره من حقوقٍ أعلاه. كما أدَّت السياسة غير المستدامة لأمدٍ طويل الَّتي مثَّلت الإهمال البنيوي العميق والنَّاتج عن استحواذ الفئات السياسية على موارد الدولة والفساد وكذلك تضارب المصالح، إلى انهيار تشغيل القطاع بشكلٍ كامل في جُل الأزمة الاقتصادية ممَّا ترك الدولة لفتراتٍ مؤقتة بدون تغذيةٍ مُطلقاً.

وعلى الرُّغم من وجود أساسٍ للرَّقابة على عمل المؤسسة، إلَّا إنَّ عمل هذه الجهات الرقابية اقتصر على دوره الاستشاري دون اتخاذ ما يلزم من إلزام المؤسسة بتوجيهات وتقديم الأوراق التي تدحض التجاوزات.

من جهةٍ أخرى، تم استدعاء المعنيين في فضيحة سرقة كابلات النحاس أمام القضاء المختص، وتم تقديم مراجعات أمام مجلس شورى الدولة إزاء التعرفة الجديدة، لكنها بائت بالرَّد دون الأخذ بها بصورةٍ حقوقية تحفظ حقوق الأفراد. وهذا ما يسلط الضوء على ضرورة الحثّ على اعتماد رقابةٍ صريحةٍ وواضحة على عمل المؤسّسة بشكلٍ جدِّي ووقف جميع التجاوزات الَّتي سبَّبت الانهيار الإداري لعملها. كما أنَّه يتوجب تفعيل التَّشريعات وتطبيقها بما يضمن تزويد الخدمة والتغذية العادلة والمتساوية لجميع المناطق دون اقتصارها على مناطق معيَّنة.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إسماعيل، عصام، (2021)، ملخص محاضرات في مقرر القانون الإداري العام، 2021 – 2022، تاريخ الاطلاع: 2026/2/19. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.dspa.ul.edu.lb/
- بهشتي، حامد. (2011). منتدى الأبحاث والسياسة حول تغير المناخ والبيئة في العالم العربي، الجامعة الأميركية في بيروت، أيار مايو 2011.
- الطماوي، سليمان محمد، (2017). مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، د. ط.
- الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمياه، قانون رقم 462 تاريخ 2002/9/2.
- مجلس شورى الدولة، القرار رقم 289 الصادر بتاريخ 2023/9/21 مراجعة النائب السابق زياد أسود ورفاقه بوجه كهرباء لبنان.

المراجع من المواقع الإلكترونية:

- جريدة النهار، (2023). مجلس شورى الدولة رد فيها مراجعة أسود برفع التعرفة، 2023/9/26. تاريخ الاطلاع: 2026/4/27. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.annahar.com/
- جريدة النهار، (2026). نحاس كهرباء لبنان ... كيف تحولت المستودعات إلى "اقتصاد ظل" داخل الدولة؟ 2026/5/27،

تاريخ الاطلاع: 2026/6/3. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.annahar.com/

- الجريدة، (2026). العلية ينشر تقريراً بمخالفات وزير الطاقة، الجريدة – لبنان، 25 مارس 2026. تاريخ الاطلاع: 2026/3/16. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.al-jareeda.com/

- الجزيرة. نت، (2024). أزمة الكهرباء بلبنان تنذر بأزمة حادة بعد وصولها للمرافق الحيوية، 2024/8/19. تاريخ الاطلاع: 2026/3/16. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/

- حسان، خضر، (2020). بعد فضيحة الفيول المغشوش ... ندى بستاني تكشف المستور، جريدة المدن، 2020/5/2. تاريخ الاطلاع: 2026/6/8. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.almodon.com/

- ديوان المحاسبة، قانونية المقايضة المذكورة في قرار مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان رقم 193 – 2021/15 الصادر في 25 أبريل 2024. تاريخ الاطلاع: 2026/4/18. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.coa.gov.lb/

- مبادرة الإصلاح العربي، القوانين التي ترعى إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وأهمية قانون الطاقة المتجددة الموزعة، بيروت – لبنان، 5 مارس 2020. تاريخ الاطلاع: 2026/4/17. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.arab-reform.net/

- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الدورة التعريفية حول قانون الشراء العام 2021/244 لمؤسسة كهرباء لبنان، 5 مايو 2025. تاريخ الاطلاع: 2026/6/8. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.institutesfinances.gov.lb/

- هيئة الشراء العام، تقارير الهيئة، تقرير حول موضوع المناقصة العمومية لشراء كمية من مادة الغاز أويل وكمية من مادة وقود الديزل محتوى كبريت 10.00 كحد أقصى خلال شهر كانون الأول/ 2023 تلبية حاجات مؤسسة كهرباء لبنان، 15 تشرين الثاني 2023. تاريخ الاطلاع: 2026/3/16. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.ppa.gov.lb/

- هيئة الشراء العام، مناقصة عمومية 137/ت/490، تلزيم، تاريخ الاطلاع: 2026/3/16. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.ppa.gov.lb/

- وكالة الأخبار الدولية، (2024)، ساعات تغذية إضافية تنتظر قرار "كهرباء لبنان": العرقلة ممكنة، 2024/7/26، تاريخ الاطلاع: 2026/4/18. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.innlb.com/

- CNN العربية، انقطاع الكهرباء عن جميع أنحاء لبنان نتيجة نقص الإمدادات الطاقة، 17 أغسطس 2024. تاريخ الاطلاع: 2026/4/17. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.arabic.cnn.com/

المراجع باللغة الأجنبية:

- Business news. Com. LB. Electricity Production Increases by 42 percent. Tariffs raised to near production cost. 14 May 2024. Accessed on: 8/6/2026. On the website below: https://www.businessnews.com.lb/

- Electricite du Liban (EDL), Lebanon's Electricity Sector Cost Recovery Plan, July 2024. Accessed on: 1/6/2026. On the website below: https://www.edl.gov.lb /

- HRW, "Cut off from life itself": Lebanon's Failure on the Right to Electricity. 9 March 2023. Accessed on: 17/4/2026. On the website below: https://www.hrw.org/

- IMF Library, Lebanon, International Monetary Fund. Middle East & Central Asia Dept. 17 Oct 2019. Accessed on: 3/6/2026. On the website below: https://wwwelibrary.imf.org/

- IMF Library, Lebanon: Selected Issues. 17 Oct 2019. Accessed on: 16/3/2026. On the website below: https://wwwelibrary.imf.org/

- Jessica, O. (2020). Lebanon's Power Sector: Making Reforms work, LCPS, 01 June 2020. Accessed on: 17/4/2026. On the website below: https://www.lcps-lebanon.org/
- Kataeb.org, Experts WeighIN: Why is Lebanon's Solar "Boom" No Longer Booming? 13 May 2024. Accessed on: 16/4/2026. On the website below: https://www.en.kataeb.org/
- L'Orient Today, Thousands of Lebanese households unsubscribe From EDL, 13 March 2023. Accessed on: 16/4/2026. On the website below: https://www.today.lorientejour.com /
- World Bank Group, Lebanon, Public Finance Review, July 2022. Accessed on: 8/6/2026. On the website below: https://www.thedocs.worldbank.org/
- World Bank Group, World Bank Group Steps up To Help Transforms Lebanon's Power Sector, June 12, 2024. Accessed on: 3/6/2026. On the website below: https://www.worldbank.org/
- World Bank, Restructuring the Power Sector in Lebanon. 15 April 2014. Accessed on: 16/3/2026. On the website below: https://www.worldbank.org/